العلاقات السياسية والصلات التجارية بين الدولة الزيانية ومملكة أراغون أواخر العصر الوسيط القرن (7-9هـ/ 13-15م)

من خلال بعض نصوص المراسلات العربية

Political relationships and commercial connections between the Zaynieh state and the Aragon kingdom
(Late Middle Ages 7-9 AH/ 13- AD)
Through some Arabic texts of correspondence

د: مسعود كربوع*

جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

m.karbo@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/06 تاريخ القبول 2023/11/15 تاريخ النشر 2023/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات السياسية والتجارية القائمة بين الدولة الزيانية ومملكة اراغونة[1] أواخر العصر الوسيط(ق13-15ميلادي) من خلال التطرق إلى نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الزيانيين والأراغونيين ودراسة نقاط القوة والضعف فيها

كشفت الدراسة أيضا عن إشكالية تأرجح العلاقات بين الطرفين بين السلم والحرب، وطبيعة النشاط التجاري القائم بينهما من خلال المؤسسات التجارية، مع إظهار مختلف الأسباب والعوامل المتحكمة في تحديد اتجاه هذه العلاقات، إضافة إلى طبيعة النظم وصيغ التعامل التجاري في هذه الفترة.

* المؤلف المراسل

فقد أشارت بعض المصادر الأرشيفية[2]،والمراسلات العربية للأمراء الزيانيين التي نحن بصدد التطرق لبعضها في مقالنا هذا، أنّ مملكة "أراغونة" على غرار بعض ممالك "الكطلونيين" مثل مملكة "ميورقة"، اتخذت في بعض الفترات في تعاملها مع أهل بلدان المغرب وكذلك مع الأندلسيين، محاولة الحصول على الامتيازات التجارية تحت أنواع مختلفة من الضغط، مثل إطلاق العنان وغض الطرف على عمليات القرصنة ضد سفن ومراسي الغرب الاسلامي، فكيف كان تأثير ذلك على العلاقات السياسية والتجارية بين "الزيانيين" ومملكة "أراغون" من جهة، وما مدى تأثير ذلك على طبيعة العلاقات السياسية والتجارية بين " الزيانيين "والجمهوريات الإيطالية الثلاثة (بيزا،جنوة، البندقية) المنافس القوي للكطلونيين في حوض المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الدولة الزيانية؛ مملكة أراغون؛ المراسلات؛ السلم؛ التجارة؛ الاتفاقيات والمعاهدات التجارية.

Abstract:

The study aims at identifying the reality of the political and commercial relations between the Zayan state and the Kingdom of Aragon in the late Middle Ages (13-15CD)by addressing the texts of agreements and treaties signed between the Zayani and the Aragonese and study the strengths and weaknesses in them.

The study revealed the problematic relationship between the two parties between the peace and war and the nature of commercial activity between them through.

key words: Zayani state; Kingdom of Aragon; Treaties; Correspondence; Peace; Trade; commercial agreements.

مقدّمة:

لقد تزودت المكتبة الجزائرية في الآونة الأخيرة بالعديد من الدراسات التاريخية التي تنم عن البحث في التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط في العصر الوسيط، إلاّ أنّ هناك جوانب لازال الغموض يكتنفها لا سيما موضوع علاقات دويلات المغرب الأوسط بدول حوض المتوسط على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، وربما

كان موضوع العلاقات الزيانية الآراغونية إحداها خاصة عند سكوت المصادر العربية وشح المصادر والوثائق الدالة على ذلك.

لفت الموقع الجغرافي لإمارة بني عبد الواد، اهتمام الأراغونيين، فهاجموا سواحلها المقابلة لبلادهم في حركة توسعية، بعد أن ضموا جزيرة "ميورقة" سنة 627هـ/1229م، لكنّهم بعد فترة قصيرة، تفطنوا إلى أنّ سياستهم العدائية لا تفيدهم، وأرادوا الاستفادة من الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها تجارهم من المبادلات التجارية مع الزيانيين، فعمد ملوكهم على تشجيع رعاياهم على النزول بموانئ المغرب الأوسط ومدنه، وعقدوا عدة معاهدات لتنظيم العلاقة بينهم وبين أمراء بني عبد الواد[3].

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهمية الوثائق الديوانية، و نصوص المعاهدات في التعريف بالعلاقات السياسية و الاقتصادية للمغرب الأوسط مع شبه الجزيرة الإيبيرية (أراغون أنموذجا)،وعلى هذا الأساس تمحورت إشكالية البحث في محاولة تتبع واقع العلاقات السياسية و التجارية بين مملكة أراغون و الدولة الزيانية في الفترة (ق7-9هـ/13-15م)، والعوامل المتحكمة فيها و طبيعة الحضور السياسي و التجاري بالدولة الزيانية، و كذا بنية المبادلات التجارية و أنماط التبادل التجاري الحاصل بين الدولتين، وفي هذا السياق لا نجد رسائل كثيرة في موضوع علاقات السلم والتجارة الصادرة عن أمراء تلمسان مع أرغون وبعض الممالك الإسبانية، وربّما كان هناك ميل لدى أمراء تلمسان الزيانيين لرفض الشروط التي كان الاسبان يريدون فرضها عليهم[4].

لقد عالج المقال إشكالية الدراسة باعتماده على مجموعة من الوثائق، وهي عبارة عن معاهدات واتفاقيات نشرها الباحث عطا الله دهينة وكذا الباحث عمر سعيدان،كما اعتمدت الدراسة أيضا على مؤلف لدومينيك فاليرين والموسوم ببجاية

ميناء مغاربي، وبالرغم من التباعد الزمني لهذه العقود والمعاهدات في الزمن، وعدم تغطيتها لجميع السنوات في تسلسلها الزمني للعلاقات الزيانية الأرغونية، إلّا أنّنا استفدنا من عدد منها، وخاصة في محور المبادلات التجارية وحجمها والعناصر التي مارستها، ثمّ إنّ العقود المبرمة لا تعبر دائما عن طبيعة العملية التجارية وحقيقتها، ذلك بأنّها قد لا تكشف أحيانا عن العمليات التي كانت تحرمها الكنيسة، وهو ما يدفع بالمبرمين للعقد إلى التحايل للاستفادة من التعامل مع فضاءات وأسواق أخرى.

2. طبيعة العلاقات السياسية والعوامل المتحكمة فيها

تحكمت في طبيعة العلاقات السياسية الزيانية – الأراغونية، مجموعة من العوامل والأسباب، والتي أدت في بعض الفترات إلى الإضرار أو دعم مصالح البلدين، مع الانعكاس إيجاباً وسلباً على النشاط التجاري، ولعلّ من أهم الأسباب:

1.2 حركة الاسترداد:

واصلت ممالك أوربا و في مقدمتها قشتالة و أراغونة حركة الاسترداد و الانتقام من تاريخية الوجود الإسلامي بالأندلس و العدوة الأخرى ذلك أن عزم "جقمه الأول" الملقب بالفاتح (610هـ-675هـ/1213م-1276م) [5]، أن يواصل حركة "الروكنكيستا" سنة 627هـ/1230م بالتوسع في الحوض الغربي للمتوسط[6]، ثم ملك قشتالة "الفونسو العاشر" والقيام بحملة صليبية على بلاد المغرب الإسلامي سنة 1260م، وتأهب ملك أرغونة في مساعدته بالجيوش، غير أنه عارض الهجوم على المجال الحفصي بسبب تنصيب ملك أرغون جاك الثاني حاميا لأفريقية منذ 1246م، وهذا ما أدّى إلى تضرر العلاقات السياسية مع بني عبد الواد كما تضررت علاقات أرغون مع كامل دول المغرب الإسلامي في الفترة 1285-1319م[7] ،كما طالبت

أراغونة من أمير بجاية منح الرعايا الأراغونيين نفس الامتيازات الممنوحة لجنوة في معاهدة 1309م.

اعتادت أراغونة على الحرب النفسية في تعاملاتها مع دويلات المغرب الإسلامي ففي الرسالة التي حملها المبعوث الأراغوني "bondari" إلى السلطان العبد الوادي عبارة: "أقوى حاكم على البر والبحر" [8]، وهذا ما يُفسر لجوء التاج الأراغوني إلى القطع مقابل الحوز على امتيازات تجارية[9]، خدمة للمسألة الصليبية.

2.2سفارات ومعاهدات السلم والتجارة:

بالنسبة للإتفاقيات الزيانية مع الممالك النصرانية عموما، فإنّ نصوصها نادرة فيما توصلنا إليه، فمن بين مجموع المراسلات المدروسة خلال القرنين السابع والثامن وجدنا رسالة واحدة صريحة، تنصّ على عقد اتفاق مع أركون سنة 764ميلادي[10](والتي سيتمّ التطرق لها بشكل من التفصيل لاحقا)، أمّا بخلاف هذه الوثيقة فيرى الباحث المغربي أحمد عزاوي، أنّ المفاوضات بين الزيانيين وأرغون تنتهي في غالبها بالفشل، بسبب إلحاح ملوك أراغون، على أخذ نصيب من أرباح التجارة المحصّلة من رعاياهم في مراسي الإمارة الزيانية[11]،وكذا قضية الأسرى النصارى في إمارة تلمسان، وخاصة رعايا ملوك أراغون، حيث كان أمراء تلمسان يحاولون التمسك بهم[12].

ولكن بالرغم من قلة هذه الوثائق الأرشيفية لمختلف التعاملات بين تلمسان وأراغون، إلّا أنّ ما توفر منها من نصوص الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الزيانية والتاج الأراغوني، يكشف لنا عدة مسائل عالقة عالجها السفراء والمفوضون[13]، لاسيما تلك المتعلقة بموضوع استتباب الأمن وتحقيق المصالح التجارية، وقد وقع بحثنا على مجموعة من الوثائق قمنا بدراستها من حيث الشكل والمضمون، والانعكاسات على العلائق بين الطرفين، ومن هذه الوثائق نجد:

*** الوثيقة الأولى:**

وهي تلك الرسالة التي توجه بها السلطان المتوكل موسى بن أبي يعقوب بن زيد بن أبي زكرياء بن أبي يحي يغمراسن بن زيان إلى ملك اراغون "دون بيدرو الرابع" وذلك بتاريخ الرابع من ربيع الثاني761هـ/ 23فبراير1360هـ، محملها المتوكل ابو عبد الله محمد بن الوزير الشيخ أبي الزبير طلحة الباتلشي [1514]، وصحب السفير الزياني مبعوث قطلاني "جوان برمجلين"[16]، والتي تخص موضوع قطع بعض الكتلانيين في مرسى وهران وإرسال سفراء لحل المشكلة و عقد الصلح، والرسالة جاءت بعد استعادة ملوك بني زيان ملكهم، وقد جاء في نص الرسالة:"...فإنا لم نزل نمنح من وصل من جهاتكم وانخراط في سلك طاعتكم من التجار المترددين و غيرهم من ذوي الحاجات أجمعين و نوسعهم إحسانا وإنعاما و نيسر عليهم في جميع مطالبهم و جملة مآربهم إجمالا و إكراما و لم نضيق عليهم قط في جميع ما أرادوا أن يسوقوه لبلادهم و يحملوه في صدرهم وإيرادهم من زرع و غيره من الأمور التي يقضون منها الوطر و نرتكب فيها في ديننا الخطر في مرافقة لهم، فيه ارجع إليهم و توسعة في كل الأحوال عليهم..."[17]،وقد أورد الباحث المغربي أحمد عزاوي نص الرسالة كاملا، وذلك خلال دراسته لنماذج من العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، وأشار إلى وجود هذا النص الهام في دراسة العلاقات بين تلمسان الزيانية ومملكة أرغون، ضمن" Los Documentos Arabes Diplomaticos del Archivo de la "Corona de Aragon، وهو المصدر الذي اختصره في دراسته ورمز له بـ"Doc"،حيث وردت هذه الرسالة تحت رقم:111[18].

توضح الرسالة الامتيازات والتسهيلات التي منحتها الدولة الزيانية لتجار أراغونة "...فقد عمدت طائفة من القطلانيين في أجفان معدين إلى مرسانا الشهير مرسى وهران المحروسة الكبير، وحملوا منه على جهة العمد العدوان والجرأة والإقدام وهتكوا حرمة السلطنة و حق الإسلام جفنا موسوقا بالزرع و غيره للتجار الأندلسيين كانوا

أرادوا الوجه به إلى بلاد المسلمين، واستولوا على الجفن بما فيه، وذكر لنا أنّهم كلهم الذين حملوا الزرع في القرقورة المعروفة بالجي القطلاني، بعد ما وصل إلى بلادكم توجه تلقاء ما ذكرناه لكم..."[19].

ولقد أشار السلطان الزياني لخطر هذه الحادثة على المصالح التجارية لبلاده وعلى مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، بقوله في هذا الصدد:"...فلما رأينا أن هذه النازلة وقعت وأحوال من يرد علينا بالأجفان تشتت وتشعبت "لكن ما نلاحظه مبادرة السلطان الزياني بالصلح بالرغم أن العدوان كان أراغونيا بالدرجة الأولى، ولعل أن قبول المتوكل بشروط بيدرو بالصلح دليل على طبيعة المحيط السياسي و الأمني للدولة الزيانية من دول الجوار (الحفصيين و المرينيين).

***الوثيقة الثانية:**

وهي في الأصل رسالة صادرة عن السلطان الزياني المتوكل كرد فعل مهين لشروط انعقاد الصلح مع بيدرو الرابع ملك اراغون، وقد صدرت بتاريخ 23صفر764هـ/11ديسمبر1362م، حيث تكشف الوثيقة حيثيات إرسال اراغون السفير "فرنسيس سكوسطة"، وتوضح أيضا طلب سلفية ذهب من تلمسان، و استعداد البلاط الزياني تلبيتها كما طلب دون "بيدرو" قطع العلاقات مع القشتاليين[20]،كما وضحت حادثة إغارة القطلان على مرسى هنين و تمكن الزيانيين من أسرهم بطلب ملك اراغون إخلاء سبيل هؤلاء القطلان، الذين عبر عنهم المتوكل الزياني أنّهم خدامه من حرفيين و صناع وعدم إبدائهم الرغبة بالعودة، وبالرغم من انعقاد الصلح اغار القطلان على مراسي هنين ووهران و مستغانم: "وبلغنا أن المسلمين من خدامنا و بلادنا اخذوا من مراسينا هنين ووهران و مستغانم على جهة التعدي و القهر و الغلب و المجاهرة بالفتنة و الحرب، بعدما كنتم كتبتم الصلح الذي به ألينا وجهتم..."[21].

غير أن السلطان الزياني اشترط في الصلح صفقة تبادل الأسرى المسلمين بأراغون مقابل إطلاق سراح القطلان وعددهم الثلاثين، كما طلب إلى نظيره بمعاقبة المغيرين على المراسي الزيانية، وتم التطرق إلى قضية "ماتيو ما رسيت" وهو تاجر كتلاني يتاجر بتلمسان حجزت له حوائج وحمولة سلع، حيث تدخل السلطان الزياني في المسالة بالإنصات إلى الوكيل والطرف الخصم وأحالها على قاضي المسلمين، لكن الوكيل وغريمه رفضا الحضور رغم حضور رسول الكتلان "فرنسيس سكوسطة"[22].

***الوثيقة الثالثة:**

وهي عبارة عن عقد صلح بين اراغون(دون بيدرو الرابع) و تلمسان(أبو حمو موسى الثاني)[23] مؤرخة في 29صفر764هـ/18 ديسمبر 1362م، حملها السفير فرنسيس سقوسطة لمدة خمسة أعوام [24]،وقد نصّ الصلح على البنود التالية : الحفاظ على الأمن البري و البحري، عدم التعرض للأجفان و التجار، و إلى نبذ الأعمال العدائية من الجانبين، إضافة إلى إرجاع و إعفاء السفن و المراكب و البضائع التي يتم قرصنتها و التعرض لها، مع مساعدة كل طرف لرعايا الملكين دون إلحاق الأذى بهم على أن لا تتجاوز قيمة ما يؤخذ من التجار و البضائع غير العشر على الصادرات و الواردات(عشر على ثمن البضاعة إضافة إلى المبالغ التي ألحقت بالمخازن القمرقية بالمراسي)[25].

***الوثيقة الرابعة:**

وهي عبارة عن كتاب هلال بن عبد الله وزير أبي تاشفين الزياني إلى الملك جاقمة "ملك أراغون بتاريخ 01صفر732هـ/09فبراير1323ميلادي، جاءت على إثر طلب "جاقمه" من نظيره إطلاق أربعة و عشرين(24) تابعا نصرانيا للتاجر خوان مانويل[26]، وكان قد طلب جاقمة في رسالة قبلها الصلح مقابلة رفع إيتاء قار من مداخيل الديوانة التلمسانية وهو نصف العشر غير أن سلطان تلمسان رفض طلب

ملك اراغون الأخير الذي هدد بالقطع و القرصنة، وجاء في الوثيقة استعداد تلمسان لقرض أراغون بالذهب مقابل تقديم رهان او ضمان[27] وتم التعرض لاشتراط اراغون على تلمسان امتيازات تجارية مثل تلك المحققة مع السلطان الحفصي ابن اللحياني سنة 1314م، حول موضوع تأدية الإيتاء السنوي القار من القمرق التلمساني[28].

***الوثيقة الخامسة:**

وتمثلت في مراسلة السلطان الزياني عبد الرحمن بن موسى بن عثمان بن يغمراسن بن زيان الى جاقمة الثاني بتاريخ17رجب727هـ/08جوان1327م، بصدد تكثيف التبادل التجاري بين البلدين وقد حمل الرسالة التاجر جاقمة القطلاني اللقيط ابن الملك الأرغوني جاقمة الثاني كسفير ومفوض عن السلطان الزياني[29].

نستشف من هذه الوثيقة تداخل العلاقات التجارية مع السياسة الخارجية المتداولة بين الدولتين، ففي تاريخ 17رجب727هـ/08جوان1327م، وهو نفسه تاريخ المعاهدة السابقة، نجد موضوع إبرام الصلح مع مملكة أراغون من خلال إقناع غير مشروط لتحقيق التبادل التجاري وإرساء السلم.

***الوثيقة السادسة:**

وهي رسالة بعث بها الحاجب هلال بن عبد الله بتاريخ 17 رجب 727هـ/08جوان1327م، حملها التاجر جاقمة اللقيط والأمين الحاج أبي يعقوب يوسف بن الحوراء، وتتضمن الرسالة خطابات إبداء المحبة والتعاون واستعداد ملك تلمسان لتلبية رغبات ملك اراغون، وتسهيل فوائده المصلحية، وذلك بالقول:"...وتحققوا أني كلم كما تحيون، مجتهد فيما يتجه لكم عندي من الحوائج على سبب ما تريمون ان شاء الله تعالى"[30].

***الوثيقة السابعة:**

وهي عبارة عن مراسلة صدرت عن البلاط الزياني بتاريخ 24ربيع الثاني(1323م-1324م) بشأن إبرام الصلح قبل إبرام العقد النهائي سنة 1327م، وجاء فيها استعداد أبي حمو لإقامة علاقة مودة وصداقة مع نظيره الأراغوني، وإبداءه عدم قابلية إبدال الأسرى النصارى بالأسرى المسيحيين لأهميتهم، وذلك بقوله: "تعلمون أن ما عمر بلادنا الاسارى وأكثرهم صناع متفننون في أنواع جميع الصنائع...وأما تسريح الجميع فصعب الآن ذلك يخلي المواضع ويعطل ما يحتاج إليه من أنواع الصنائع.."[31].

حيث خلال فترة انقطاع الدولة الزيانية أرسل السلطان أبي سعيد المريني من منصورة تلمسان إلى بيدرو الرابع ملك أراغون بتاريخ 24 ذي الحجة 746هـ/17افريل1346م، بعد أن وصلت سفارة ملك اراغون عبر التاجر "ارناود قادرش" إلى تلمسان، يطالب فيها بإطلاق الأسرى النصارى وإغارة الاراغونيين على جبل الزقاق"[32].

وفي وثيقة أخرى أرسلها السلطان علي بن أبي سعيد المريني بتاريخ 15صفر746هـ/17جوان1345م الى بترو الرابع لتأكيد الحلف المنعقد بينهما ونصّت على تحقيق السلم والأمن على سواحل المغرب الأوسط: وهران، جزائر بني مزغنة، هنين وكان ذلك هدفا لأراغون في تحقيق لنمو متزايد في العائدات الديوانية والتبادل التجاري بين العدوتين لمدة عشرة 10سنوات[33]،كما طلب ملك أراغون فرديناند سنة 1488م من أمير بجاية استعادة أملاك موزع تجار ميورقيين صادرها المشرف[34].

3.2 مسألة القطاع والقرصنة:

كانت القرصنة نشاطا متواصلا في البحر المتوسط خلال العصر الوسيط، عرفت في بداياته سيطرة الإسلام على البحر خلال فترة طويلة، وهو ما يُؤكده ابن خلدون: "فلم تسبح للنصرانية فيه ألواح"[35]، ولكنّ القرون الأخيرة للفترة الوسطية عرفت

تصاعدا لنشاط الأساطيل الإيطالية أو الكتلانية، وبعيدا عن كون عمليات القرصنة هامشية ومختفية، فقد كانت نشاطا أساسيا.

إنّ النص الثمين جدا لمعرفة هذا التنظيم، هو الوصف الذي يعطيه لنا ابن خلدون لسنوات 1360هـ، وذلك في قوله: "فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر ويصطنعون الأسطول ويتخيرون له أبطال الرجال، ثمّ يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة.."[36]،هذا لا يعني عدم وجود قرصنة مسيحية، فقد أشارت الوثائق الأرشيفية إلى وجود أسرى مسلمين عند القراصنة المسيحيين[37].

منذ فترة ضعف الموحدين ثمّ خلال عهد الزيانيين بالمغرب الأوسط، تناقصت أهمية الأسطول عموما، بسبب المشاغل الداخلية، وانفصال الأندلس والمغرب الأوسط وإفريقية، ورغم أنّ عدد قطع الأسطول عند الزيانيين، كان محدودا إلّا أنّه اكتسب بعض الانتصارات،

وهكذا يمكن القول أنّ الأسطول المغربي كان له دور مهم أيام الموحدين للتخفيف من أعمال القرصنة النصرانية، وهو الدور الذي تضاءل كثيرا فيما بعد، رغم التعميم الذي صدر عن ابن خلدون في اعتبار منتصف القرن الثامن، فاصلا بين عهد التفوّق البحري وعهد التراجع[38]،فإذا راجعنا بعض الاتفاقيات التي عقدت قبل منتصف هذا القرن، بين طرف إسلامي وآخر نصراني مثل أرغون مثلا، نجد أنّ هذه الإتفاقيات تنصّ على عقد تحالف بين الطرفين، يشترط فيه الأرغونيين الدعم بالفرسان، بينما يطلب المسلمون الدعم بالسفن الحربية[39].

نعم لقد أعاقت عمليات القطاع و القرصنة بين الرعايا الاراغونيين و أهالي المغرب الأوسط السير الحسن للمبادلات التجارية واستقرار العلاقات السياسية بين الدولتين[40]، كما درست نصوص المعاهدات والوفود المتبادلة مسألة القرصنة و الأسرى بين الطرفين، فقد حملت رسالة أمير تلمسان أبو حمّو موسى إلى ملك أرغون إشارات

تاريخية صريحة، تثبت ممارسة الأراغونيين لعملية القرصنة في سواحل الدولة الزيانية، وذلك في قوله:"...فقد عمدت طائفة من القطلانيين في أجفان عدّين إلى مرسانا الشهير مرسى وهران-المحروسة الكبير-،وحملوا منه على العمد والعدوان والجرأة والإقدام، وهتكوا حرمة السّلطنة وحق الإسلام"[41].

وفي حادثة مماثلة تُشير إلى ممارسة القرصنة من الطرفين، ما أصدرته سلطة ميورقة سنة 1390م، من أمر الإمتناع عن نقل البضائع إلى قسنطينة والقل استثنائيا، وذلك بسبب أسر سفينة بطاقمها من البحارة[42]، وهو نفسه ما حدث لرعايا مملكة "أراغون"، فنتيجة لتكرار قرصنة الاراغونيين بساحل الدولة الزيانية أصدر ملك أرغون سنة 1314م مرسوماً يمنع فيه رعاياه من التعامل مع مملكة تلمسان ردا على عمليات القرصنة العبد الوادية[43].

وفي نفس الوقت تبيّن بعض الوثائق شكوى أمير قسنطينة أبو بكر لملك أرغون جاك الثاني عن أعمال قرصنة لشواني 02 من بلنسية ضد سفينتين بجائيتين بين دلس وبجاية في 1310/11/5م[44]، ثم اشتكى مرة ثانية بعد الاستيلاء على مركب بين بجاية وجيجل في 1314م.

وقد عرف مستهل القرن 15م سنة1409م، أيضا تفاقم لعمليات القرصنة في حوض المتوسط، حيث استولى قراصنة بلنسية على مركب بنوتيته و مسافرين من فاس و تلمسان و بجاية، كانوا يبيعون القمح المشترى من وهران والرماح المستقدمة من بجاية[45]،وتشير أيضا الوثائق الأرشيفية الأوربية إلى حادثة 23 أفريل 1451م، والمتمثلة في تفتيش سفينة من الجزائر لقارب "بانا دو فارتيا" bernat de furtia، كما تم مهاجمة ميورقيين في الجزائر وأسر جماعة منهم نقلوا إلى بجاية بالرغم من حملهم لجواز تنقل سنة 1426م[46].

لم تتوقف آثار عمليات القرصنة المتواصلة، فعلى غرار التجارة كان يُنظر للقرصنة في فترات مختلفة على أنّها مصدر ربح، فقد كانت "شكلا من المبادلات المكرهة في البحر المتوسط"[47]، ولكن أيضا كانت عامل إفقار، بسبب ما أدّت إليه من إرباكات في العلاقات التجارية والسياسية بين تلمسان الزيانية ومملكة أراغون، بتعريضها خصوصا للعلاقات الهادئة بين الطرفين إلى الخطر، حيث أدّت إلى ردة أفعال وأضرّت بالتجارة، وبأمن الجهات الساحلية.

4.2 الإرتزاق الأراغوني بالدولة الزيانية:

اعتمدت أراغون في منافستها التجارية للجنوبيين بمملكة تلمسان بصفة خاصة محاولة احتواء المرتزقة المسيحيين العاملين بالدولة الزيانية، فقد بادر ملك اراغون إلى إرسال مرتزقة لخدمة السلطان العبد الوادي[48]، الذي فقد الثقة في المرتزقة القشتاليين سنة 1254م، حيث يوضح لنا نص مؤرخ في سنة 21مارس 1265م، أنّ القائد الأعلى للجيوش الاراغونية أصبح مشرفا على جميع المسيحيين المدنيين والعسكريين الموجودين بمملكة تلمسان، ولا شك أن هذا الأمر دعا إلى تقويض الوجود الجنوي والبيزي التجاري بالمنطقة [49].

وقد توجت محاولة أراغونة في الضغط على تلمسان بتوقيع معاهدة 1286م، والتي نصت في بندها الأول على أن يحصل مشرف اراغون المقيم بوهران على نصف مداخيل دولة بني عبد الواد الناتجة عن الضرائب المفروضة على السلع التي ينقلها الأوربيون، كما نص البند الثالث على أن يتقاضى كل الأوربيين المقيميين بالدولة الزيانية لدى القائد الأعلى للجيوش الاراغونية العاملة بها ما ساهم في تكريس الهيمنة الأراغونية على حساب المصالح التجارية لباقي النصارى[50].

كما لعب "جاقمو اللقيط" ابن ملك اراغون جاقمه الثاني دور القائد الأعلى "alcayt mayor" لجميع مسيحيي الدولة الزيانية في الاهتمام بمصالحهم

وقضاياهم[51]، كما دأب ملوك اراغون على تأجير المرتزقة كحرس مسيحي في البلاط الزياني دون عقد مسوغ، غير أن الاختيار يكون من النصارى التجار لبناء علاقات مهنية وتجارية [52].

5.2 المنافسة الايطالية الأراغونية في الحوض الغربي للمتوسط:

أرّق نشاط البحرية الايطالية في حوض الغربي المتوسط نشاط الأيبيريين في سواحل المغرب الإسلامي واستغلت شغورها في المنطقة خاصة في أوقات الحرب والقطيعة بين اراغون و تلمسان، لاسيما عند إقدام ملك ارغون سنة 1314م، على منع رعاياه من التعامل مع تلمسان ردا على عمليات القرصنة العبد الوادية غير أنّ سانشو ابن عم ملك اراغون وملك قشتالة حذر من مغبة القطيعة مع بني عبد الواد، لأنّ ذلك يمنح الفرصة لتقوية الحضور الايطالي بالمغرب الاوسط على حساب المصالح الأراغونية القشتالية [53].

توضح الرسالة القشتالية من سانشو الى جالك الثاني ملك اراغون هاجس الخوف من فقدان الريادة التجارية وأهمية الأسواق في المغرب الأوسط، وذلك بقوله: "في كل مناسبة نمنع رعايانا من التجارة مع الدولة العبد الوادية ،يسارع تجار باقي الدول إلى تكثيف تجارتهم معها، فيحصلون فضلا عن أرباحهم المعتادة على أرباحنا و أرباحك بينما لا تنخفض أرباح السلطان"[54]، خاصة بعد سفارة جنوية إلى بني عبد الواد بسبب الحبوب، وإرسال Lamba doria و سكورارشيفكو enrico squaricfico إلى يغمراسن لتوقيع معاهدة سلم و تجارة للحصول على 8000"مين"[55] من الحبوب[56].

6.2 دور اليهود في العلاقات الزيانية الأراغونية:

تعتلي التجارة منصة المهن التي اشتغل بها اليهود، وكان الشتات من أهم الأسباب التي أدّت لتفضيلهم لهذه المهنة، إذ لم يعد لهم وطن يرتافون منه ويأمنون إليه، ومن ثمّ

حرصوا على أن تكون أموالهم سائلة كما أسفر عن تكوين سلسلة من التجمعات اليهودية تمركزت على طرق التجارة الكبيرة[57]، ومن ثم أصبحوا تجارا بالضرورة[58]، ويبدو أنّ عدد الجالية اليهودية في المغرب كان كبيرا إلى حدّ ما، وقد اعتمد الحكام في بلاد المغرب والأندلس أيضا على بعض اليهود في الأعمال المهمة في مجال الإدارة، وحاول هؤلاء اليهود من خلال المناصب التي شغلوها، الحفاظ على مصالحهم وتوغلهم في الواقع السياسي والاقتصادي للمنطقة، وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

وقد استغل اليهود نفوذهم في بلاد المغرب والأندلس، في السهر على خدمة المصالح اليهودية، وربط العلاقات التجارية بين المسلمين والممالك المسيحية على مختلف فترات تاريخ المغرب الوسيط، وفي السياق ذاته استغل "البرشلونيين "صلات القرابة مع اليهود في تلمسان للتعامل التجاري فيما بينهم،كما عمل اليهود في اراغون باستمالة الملك بإقراضه الذهب، وتكفلهم بمقايضة ذهب تلمسان بالمنتجات الاراغونية[59]، الأمر الذي دفع ملوك اراغون إلى حرصهم على التعامل مع يهود جزر البليار على المستوى التجاري بالمغرب الأوسط[60]،وربما تطور بهم الحد إلى اتخاذهم كسفراء و مفوضين إلى بلدان المغرب الإسلامي، فقد استعمل الملكان الأراغونيان "جاقمة الثاني" و"الفونسو الثالث" لساموال بن غلال و بنداقي و ساموال أعوانا و مفاوضين لهم في المغرب المريني و تلمسان الزيانية و غرناطة [61].

لقد اشتغل اليهود على توجيه السياسة الاراغونية اتجاه المغرب الأوسط لخدمة مصالحهم من خلال ارتقائهم إلى مناصب سامية كقادة في الجيش الأراغوني، و الاشتغال في تجارة القمح مثل الإخوة "ابن مناس"، أو عملاء في الخزينة الملكية الاراغونية مثل الربي أبراهام و الربي بنديا (من يهود سرقسطة)،غير أن اليهود نشطوا بكثرة في تجارة الرقيق من خلال تهجير المسلمين من مبورقه إلى بلاد النصارى

لاسترقاقهم في مطلع القرن السابع الهجري/13م،وربما كان الدافع لاستثناء ملك اراغون "جاقمو" الغازي قرصنة تجار اليهود و مراكبهم[62]،كجميل للخدمات التي قدمها هؤلاء وهو نفس الأمر الذي دفع على تعطيل إبرام الصلح مع بني عبد الواد سنة 1274م.

3.مستويات الحضور السياسي والتجاري الأراغوني بالدولة الزيانية وتنظيماته

تعددت مظاهر التواجد السياسي والتجاري لمملكة اراغون على أراضي الدولة الزيانية، كما تعددت الآليات والمؤسسات التنظيمية للعمل في المجال التجاري والتمثيل السياسي، بالرغم من قصور حضور تجار المغرب الأوسط بأراغون لأسباب فقهية وضعف الأسطول الزياني[63]، ومن مستويات الحضور الأرغوني بالدولة الزيانية، نجد:

1.3 القنصل:

يمثل القنصل[64] منصب سياسي يمثل بمقتضاه الجالية المسيحية للوطن الأم ويحفظ المصالح التجارية لجايته، ويدير فندقها ويراعي في ذلك الالتزامات المتضمنة في نصوص المعاهدات المبرمة بين الدول والإمارات، حيث يتكفل القنصل بمراقبة الأنشطة التجارية لجاليته ويقدم تقريره على شكل بلاغ إلى دواوين بلدهم، كما يعد حسابات ودفاتر تهم بالوضعية في الميناء بإنتظام، كما يتوجب عليه أحيانا جمع الرسوم الموجهة إلى بيت المال[65]، وبعد عودة القنصل يسأل عن تسييره وتقديم الضمانات والحسابات وهذا للدفاع عن نفسه.

حيث تعمل الدول الأوربية على حث قناصلها بتفادي المصالح التجارية الشخصية على حساب المصالح العامة لمواطنيه، ومنعهم من الشراكات وممارسة الأنشطة[66]، ولكنهم لفترات وجيزة عمل صاحب منصب "القنصل "على عقد استثمارات وطلبيات مع تجارة المغرب الإسلامي، ومن أمثلة ذلك، ما قام به رئيس الجماعة

الميورقية ببجاية "دومنجو كيما "عام 1316م، والذي مارس نشاطات تجارية بالميناء[67].

2.3 الفندق:

سعى الكتلان إلى تأسيس فندق خاص بهم ببلاد المغرب الأوسط حرصا منهم على توفير الإيواء اللازم، والشروط الملائمة لرعاياهم للقيام بالمهام التجارية، فأسسوا فندقا لهم ببجاية في سنة 1258م[68]، ولم يتوقف الأمر عليهم، فقد أسس الموارقة فندقهم الخاص وقنصليتهم في 1302م في بجاية[69]، وفي بداية ق14م أسست مبورقه قنصليات خاصة بهم في كل من بونة والقل وجيجل وقسنطينة وتلمسان والمنصورة[70] .

لم تقتصر الفنادق(الخانات)على الإيواء بل تعدت إلى عقد صفقات تجارية وعمليات بيع وورشات، فقد اشتغل قنصل الموارقة "دومينجو كيما" مع ابن اخيه كموزع له في بجاية والذي أرجعه القنصل بأمر من ملك مبورقه سنة 1320[71]، وفي وثيقة مؤرخة بـ:1273/08/20تمنح لملك أراغونة، القيام بتفعيل ورشات المهنيين داخل الفندق[72].

لقد إلتزم ملوك أوربا ببند منع الخمر للمسلمين في الفندق، حيث عزل ملك أراغون "برينجر دو روجرس" من توليه فندق الكتلان ومحلاته ومطاعمه (الحانات)، لأنّ ممثليه باعوا الخمر في مرافق التجار سنة 1272م[73]، وهو ما يوضّحه التزامهم بالجانب الفقهي في تعاملاتهم داخل أراضي الدويلات الإسلامية ببلاد المغرب، وذلك حفاظا على نشاطهم التجاري ومكتسباتهم المالية.

وبداية من النصف الثاني من القرن السابع الهجري /ق13م، نسجل ارتفاع سعر كراء فندق الكتلانيين بداية من سنة 1250م[74]، وهو دليل على ارتفاع مستويات الأنشطة الارغونية في بجاية كما ساهم إندماج صقلية على تردد التجار إليها، إضافة

إلى عمل "جاك الثاني" على الحد من أعمال القرصنة ضد متعامليهم من دول المغرب الإسلامي سنة 1250م[75].

3.3 الميناء وديوان البحر:

لا جدال في أنّ السلع الواردة على موانئ المغرب الأوسط، والمواد المصدرة إلى أوربا تمر عبر الديوان[76]، وهو مؤسسة تقع قرب مكان تفريغ السلع لمكافحة التهرب الضريبي والغش، ولا شك أنها واسعة لاحتوائها عمليات التسجيل ومكاتب وضع الرسوم، بالإضافة إلى المخازن للسلع المختزنة أو المصادرة[77]، ولقد عرف في الفترة الموحدية بالمشرف ويكون حاكما للمدينة أو ممثل للسلطان[78].

تشير الوثائق اللاتينية إلى تسمية الضباط كمفتشين يساعدون في ضمان قانونية العقود بحضور الشهود المسلمين في ترسيم العمليات، ويتم تسجيل السلع الواردة في دفتر الحسابات مما يتطلب اعتماد كتاب معتمدين وحضور قناصل للإشراف على عمليات جالياتهم[79]، ويكون الديوان بحاجة إلى مترجمين drogmans يشتغلون بالوساطة والسمسرة، والذين لعبوا دورا هاما في الموانئ المسلمة.

يتم تقدير ثمن السلع بعد الانتهاء من عملية التفريغ[80] أشارت نصوص المعاهدات الى ان عملية الوزن تكون حسب العادة السائدة لا شك أنها تكون حصرية على وزانين موثوقين ومراقبة من المالكين وممثلي القناصل[81].

يتوجب على الديوان مراقبة نقل السلع من سفينة لأخرى لكن معاهدة لاكورونيا أراغونيا مع بجاية لسنة 1314م في بندها الرابع 04 عالجت هذا الموضوع وع هذا اشتكى واحتج جاك الثاني على أبو بكر حاكم بجاية على منع رعاياه من نقل السلع من سفينة إلى أخرى داخل الميناء واعترها خرقا لاتفاقية السلم[82] .

غير أنّ تجاوزات التجار الأجانب والغرباء للإجراءات القمرقية، قد ينتج عنها بعض المشاكل، فقد منعت الاتفاقيات بين بجاية ولاكورونيا أراغونيا وكلاء القبالة الصعود

على متن السفن دون مراقبة لتسجيل الحمولة، أو حجزها وحتى لا يتسنى لربابنة السفن الذهاب دون دفع حقوق الديوان كما دلّت الاتفاقيات على ترك أجزاء من السفن (مرساة، شراع، مقصورة) في مستودع ارضي، لكن العمل بهذه الإتفاقية تم إلغائه بعد تفعيل دور القناصل، منذ اتفاقية أراغون تونس وبجاية لسنة 1323م[83].

وقد تحدث بعض المشاكل بين التجار وإدارة ديوان البحر، حيث تُشير الوثائق الاسبانية إلى مراسلة قائد ديوان بجاية "بوعبيل بن قانوني" boabile bencanoni لسلطة ميورقة سنة 1313م، فيم يتعلق بقضية تحقيق موضوع بعثة "جريجوري سالومبي"، حيث أخذت شهادات في الديوان وبعث بها إلى ميورقة[84].

لقد تطورت الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية أو ما عرف بالعشر، حيث تسمى في الوثائق الأوربية بمصطلحات عديدة، نذكر منها: "décima,delme,dezme"، لكنّ المصادر الأرشيفية تُشير إلى أنّ قاعدة العشر تغيرت حسب مضمون اتفاقية "بيزا "مع الموحدين لسنة 1186م،والتي ألغت الرسوم على السلع البيزية [85]،مع التخفيض في الرسوم إلى 05بالمائة بالنسبة لجنوة، حسب مضامين اتفاقية تونس في البند 5 في1236م وبيزا 1234م البند 2،كما أن الدفع يكون بالذهب و الفضة (بالتخفيض)بعد وصول التجار إلى الميناء مباشرة بالسكة الإسلامية، ونفس الرسم بالنسبة للذهب غير المسكوك، لكنّ ذلك يتمّ بعد إتمام البيع الفعلي، أمّا بالنسبة للدنانير و السكك المسيحية، فيكون الدفع حسب العادة السارية التي نجهلها (انظر معاهدة بيزا تونس سنة 1313م المادة 6)[86].

وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أنّ هذه العمليات التجارية، عادة ما تكون حسب العادة الجارية في دفع حقوق و رسوم إضافية، ففي وثيقة مرسيلية متأخرة مؤرخة في 1472م،شحن اليهودي "مردخاي" (mordechay)،السلع

من مرسيليا و أفرغ الحمولة في بجاية، وتوجب عليه بذلك دفع حقوق الخدمات فوق الرسوم الديوان الخاصة بـ دينارين 02 مزدوجين لرب اليخت، إضافة إلى ديناران02 للترجمان،01 ودينار وثمنان لكاتب ديوان البحر، ودينار واحد وثمنان لجواز التنقل، إضافة إلى دينارات و ثمنان للكيال و الوزان، ودينارات وأربعة أثمان يتقاسمها الحمالين، ودينارات وأربعة أثمان لصاحب المركب و صاحب البحر[87].

لقد تنوعت طرائق عمليات التسديد من حين لآخر، والبعض استفاد من الشروط الملائمة وخاصة أن الدفع يكون بعد عملية البيع الفعلي، لكنّ ما يؤرق التجار هو بعض التجاوزات فيما يخص تسديد الرسوم بعد تقديرها مباشرة، حيث احتج تجار من مملكة اراغون إلى حاكمهم "جاك الثاني" بموجب وثيقة كتلانية مؤرخة في 1315/9/13م ضد تجاوزات ديوان بجاية وهو الأمر المنافي للإتفاق المبرم بين الطرفين سنة 1314م[88].

وفي نفس الوقت تشير الوثائق الأرشيفية إلى الإختلاف في طرق التسديد، ففي بجاية ومع رعايا ارغون توضح معاهدة 1314م، وبشكل جلي تصفية الحسابات في كل شهر مع الديوان، واختلف الأمر مع الحفصيين الذي أمهلوا التجار شهرين بعد البيع لتسديد الرسوم، وذلك كله مرفق بتصريح التاجر لتاريخ البيع وحجم المبيع لدفع الرسم المناسب (انظر معاهدة لاكورونيا أراغونيا مع بجاية 1314م البند 09)[89]، ومن هنا يمكن لنا طرح التساؤل التالي: كيف يعلم الديوان قيمة البيع إذا كان مقايضة؟

قد يلجا الديوان إلى تقدير الرسوم بالأسعار الجارية في وقت البيع، ويسدد التاجر الثمن بالعملة و تارة بالسلعة (انظر معاهدة أراغون بجاية سنة 1314م البند 03)، وبعدها يستلم التاجر وصلاً يسمى ببطاقة وصية "carta testimonial"وتسمى أيضا ببطاقة براءة[90] من ضباط الديوان، وقد تمنح البطاقة مقابل رسم آخر إضافي،

هذه البطاقة التي تسهل على التاجر التنقل بحرية دون دفع رسوم جديدة، قد تخص أيضا حق الاستيراد ،كما تثبت التفريغ الفعلي للتاجر في الميناء كما يعتمدها كرخصة للمراقبة و المحاسبة أثناء العودة إلى الموانئ المسيحية[91]،وذلك في إطار مراقبة رخص التصدير الممنوحة إلى بلاد المغرب الإسلامي[92].

4.3 تطور الرحلات التجارية صوب المغرب الأوسط في العهد الزياني:

تُشير الوثائق الأرشيفية المدونة لأغلب التعاملات التجارية بين الزيانيين وتجار أراغون، أنّ مجموع الرحلات التجارية بين الطرفين في الفترة الممتدة بين(1311-1330م)، قد بلغ ما يصل إلى نحو111 رحلة بحرية وحسب الوثائق الأرشيفية المتوفرة فإنها توزعت على مدن ومرافئ المغرب الأوسط، حيث جاءت :26 رحلة لمستغانم ومزغران، 24 رحلة لجزائر بني مزغنة،16 رحلة لتنس،15 رحلة لتلمسان، أما بجاية فقد وصلت حوالي41رحلة، وبالنسبة لمرافئ القل فقدرت بحوالي12رحلة[93].

أمّا بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 1330-1336م، وحسب الحسابات التي قدمتها "ماريا دولاراس" لوبيز بيراز حول الوثائق الميورقية يتضح تراخيص (gunitages) لمبورقين لحمل الملح إلى المغرب الأوسط، وذلك بمعدل حوالي سبعة تراخيص باتجاه شرشال، وأربعة باتجاه دلس، إضافة إلى ثلاثة باتجاه الجزائر، واثنان نحو جيجل، وأربعة حمولات في بونة والقل، أمّا بالنسبة للفترة ما بين(1341-1342م)، فقد سجلت الوثائق الأرشيفية، ما يقرب حوالي ثلاثة وثلاثون رحلة إلى المغرب الأوسط، وهي موزعة على النحو التالي:

ثمانية رخص للجزائر، وسبعة لمينائي تنس وشرشال، وثلاثة لمستغانم ودلس، وإثنان لميناء برشك، مع وجود رحلة واحدة لموانئ مزغران ووهران وهنين رحلة واحدة[94]، أمّا

بالنسبة للفترة الممتدة ما بين(1359-1361م)، فنجد تدوين حوالي ثمانية وخمسون رحلة باتجاه المغرب الأوسط، وزعتها المصادر الأرشيفية على النحو التالي: منها ستة عشر نحو مستغانم ، وأربعة عشر باتجاه الجزائر، وعشرة نحو دلس، مع وجود ثمانية باتجاه شرشال ،وخمسة نحو تنس، أربعة باتجاه هنين، وواحدة نحو وهران، أمّا بالنسبة لشرقي المغرب الأوسط، فنجد ثلاثة باتجاه بونة وخمسة نحو القل، وسبعة عشر باتجاه بجاية[95].

وفي نفس السياق، ومحاولة منّا للتبع مسار الرحلات التجارية باتجاه بلاد المغرب الأوسط على عهد الزيانيين، يحمل لنا سجل جمركي خاص بالفترة الممتدة من (23فيفري إلى 18مارس 1284م)، معطيات رئيسية عن وجهة المراكب الميورقية إلى موانئ المغرب الأوسط، حيث نجد: ستة رحلات إلى بجاية، ثم القل بأربع رحلات، الكدية والجزائر ومستغانم وبونة و هنين بثلاث رحلات، مع وجود رحلتين باتجاه كل من جيجل و مزغران ودلس و برشك، أمّا تنس فقد حملت الوثيقة وجود رحلة واحدة باتجاهها[96]، وهي وثائق في مجملها تظهر لنا أهمية المعطيات التاريخية لحركة المبادلات التجارية البحرية على عهد الدولة الزيانية، والتي نستشف منها الأهمية البالغة للمجال التجاري لمملكة أرغاونة في سواحل المغرب الأوسط.

5.3 تجارة المبادرات الشخصية:

بالرغم من تحريض الكنيسة الغربية لملوك أوربا على غرار مملكة "أراغون" لمنع رعاياها من التعامل مع المسلمين[97]، وبالرغم من تشديد الفقهاء على تكريه التجارة مع النصارى خاصة في موضوع بيع آلة الحرب، لكن المصالح التجارية الخاصة بالأفراد تعدت الموانع السياسية والوازع الديني[98] .

حيث عمل تجار أراغون على استثمار أموالهم بالدولة الزيانية منذ القرن السابع الهجري ق13م[99]، الى غاية نهاية العصر الوسيط، ومن العائلات الاسبانية التي

اهتمت بتنمية استثماراتها ببجاية أل باردو(pardo)، وذلك في الفترة الممتدة بين (1450-1460م)، حيث حمل غابريال باردو(gabriel pardo) سنة 1451م بضاعة من الشمع والجلود مستوردة من بجاية،كما أعطى توماس باردو(tomas pardo) طلبية بلغت قيمتها 125 ليفر من القماش لحملها إلى الجزائر وبجاية، هذا الأخير الذي أجرى عدة رحلات تجارية إلى سواحل تونس و المغرب الأوسط في الفترة (1450-1452م)[100].

ودون أن نغفل عن النشاطات التجارية لعائلة بالفيوري (bellvuire)، والتي امتدت أعماله التجارية إلى جل موانئ الحوض المتوسطي، على غرار دور بعض كبار التجار مثل "غبريال بلجمانس" (gabriel plegamans)، الذي قبل أخذ طلبية من القماش هامة، حملت إلى بجاية على متن مركب من نوع ناف موسوم ب: فراتشيسك فيدال (francesc vidal) وذلك سنة1458م[101].

وفي مثال آخر عن مختلف النشاطات التجارية الفردية نجد أعمال "خوان رفال"، الذي أخذ طلبية في أكتوبر 1454م، بلغت قيمتها 116ليفر و17سو و5دونيي من القطن و الزيت لحملها إلى بجاية و الجزائر ثم حمل طلبية ثانية بتاريخ مارس 1454م،من القماش إلى بلاد المغرب الإسلامي، حيث بلغت قيمتها 41ليفر،تليها طلبية أخرى من القماش موجهة للجزائر بلغت150ليفر،وذلك بتاريخ 1457م[102].

بقد ساهمت هذه الرحلات التجارية الخاصة بين أراغون والزيانيين، إلى تفعيل نشاك تأجير وكراء المراكب والسفن، حيث تحمل بعض الوثائق الأرشيفية، ما قام به "أنتوني سالوم" (Antoni salom) حيث استأجر سنة 1462م مركبا لصاحبه "ناف إسرن السرقسطي" (nav isarn desaragosse)، وذلك بهدف الذهاب في رحلة تجارية هامة باتجاه برشلونة وابيزا وميورقة وبجاية والجزائر، وقد حملت هذه الرحلة التجارية طلبية من القطن بقيمة 54 ليفر إلى الجزائر[103].

من هذه الإشارات التاريخية وغيرها، نستشف تعدد أصناف المتعاملين وتنوع الأموال بين التجار والمحمولة لتنمية ومضاعفة الأرباح التجارية بالمغرب الأوسط، وتوطيد علاقاته التجارية مع مملكة أراغون وتجارها الخواص.

4.أنظمة التعامل التجاري المتداولة بين تجار الدولة الزيانية وأراغون:

بداية من القرن الثالث عشر سمح تطور التقنيات التجارية الفعالّة واللينة في ذات الوقت لأوساط مختلفة من المشاركة في التنشيط التجاري المتوسطي، في نفس الوقت أعطى ازدهار الإنشاءات البحرية وسائل نقل سمحت بربط الأسواق الزيانية وأسواق مملكة أراغون، وتطورت تقاليد التعامل التجاري بين الطرفين، فتعددت بذلك أوجه وأنظمة التعامل التجاري والمالي بين ضفتي المتوسط عموما، وبين تجار الدولة الزيانية وأراغون بصفة خاصة، ونذكر منها:

1.4المراسلات التجارية:

دأب تجار المغرب الأوسط والمغرب الإسلامي على التخابر بشأن الأسواق(الأسعار) والاطلاع على الأخبار الأمنية، كما أنّ الأوربيين كانوا يُعلّمون الشبان السفر وإرسالهم إلى ما وراء البحر من قبل تجار يستقرون كممثلين لهم، يتلخص عملهم في استقبال البضاعة المصدرة واستقبال تعليماتهم ويضمنون بيع الحمولات، وفي العودة يرسلون كل ما تم شراؤه إلى وطنهم كما يقومون بإخبار وكلائهم وموظفيهم عن تطور السوق من حيث العرض والطلب، وعلى حالة السوق من ندرة لبعض المنتجات ووفرة بعض المنتجات المحلية[104].

ومع تطور المؤسسات التجارية الأراغونية في موانئ تلمسان الزيانية، كان لبعض الشركات ممثلون دائمون، يستقبلون السلع والبضائع، ويبيعون ويشترون في السوق المحلي، فتشكلت بذلك مؤسسات تجارية كبيرة، وكان للتجار المهمين مراسل مستقر في تلك الموانئ النشطة، يكون أحيانا عضو من العائلة، أو شريكا او موظفا[105].

2.4البيع بالمزاد(الحلقة):

عادة ما يكون البيع بالمزاد بين الأوربيين والمسلمين على مستوى الأسواق والفنادق على شكل حلقة حيث نجد أن نصوص المعاهدات تؤكد دوما على تقديم تراخيص قانونية للتجار، تهدف للجوئهم إلى "الحلقة"، فقد وردت في بعض المصادر الأرشيفية التي تشير إلى بعض أطر العلاقات التجارية بين الزيانيين وتجار أراغون، ما نصّه". يمكنهم الحق في المزاد كما هو جار...، حسب البند 13 من معاهدة تونس-بيزا لسنة 1264م)[106]،وهو ما يبيّن نجاح معاهدة تونس-بيزا لسنة 1264م، والعمل بها في العلاقات التجارية بين تلمسان وأراغون.

3.4نظام الائتمان

يسمح هذا النظام بتحديد مخاطر الملاحة البحرية وقد شجع هذا النوع الاستثمارات الجنوية والأراغونية في المغرب الأوسط، فقد أشارت الوثائق الأرشيفية لنظام الائتمان ففي سنة 1340م، عرفت أسواق جنوة مسألة يكون العرض فيها على شكل قرض افتراضي لمبلغ مالي، يتعهد المؤتمن بتعويضه حتى تصل السفينة والسلعة إلى وجهتها.

وفي سنة 1362م تبقى صيغة البيع افتراضية ويتم التسديد في حالة وقوع الضرر، قديكون الهدف من هذه المعاملة عدم التأثر بالإفراط في تكاليف النقل، وبالنسبة لمعدلات الضمان في جنوة فتتراوح بين نسب 5 الى10‰، أما بالنسبة لمعدلات الضمان بخصوص رحلات برشلونة لكل من الجزائر وبجاية، فقد قدرت بنحو 08الى 16‰في الفترة الممتدة بين 1450-1460م[107].

ومن جهة أخرى تبين لنا الوثائق الميورقية التي نشرها كل من "بيار مكار (Pierre macaire)" و" انوفر فاكر" استثمارات نشطة بقيم مالية متوسطة ومعتبرة بالنسبة للقرنيين الثامن والتاسع الهجريين(ق15/14م)، كما تحمل وثائق

النصف الثاني من القرن التاسع(ق15م) مادة خبرية مستخلصة من السجلات التجارية التي نشرها انوفر فاكر (onofre vaquer)[108].

كما تشير المصادر الأرشيفية إلى عملية استئجار "لويس باردو (Luise pardo)" لمركب جيلام لومبارت في رحلة تنطلق من برشلونة إلى ابيزا وميورقة والقل وبجاية والعودة من ميورقة، كمثال عن تلك الرحلات التي كانت تغطي موانئ الحوض الغربي للمتوسط كما عمل كمستثمر لامتلاكه موزعين في كل من الجزائر وكمؤتمن لرحلات باتجاه نابولي و القل و الجزائر[109]،كما عمل "بيري باردو" على تأجير مراكبه في رحلات شملت الجزائر و بجاية وبلاد المغرب في الفترة (1448-1460م)، كما تدخّل في عدة عقود ائتمان إلى بلنسية و شرشال ونابولي.

لقد أبرم "جابريال باردو" عقود ائتمان تتعلق بتنس والجزائر وشرشال[110]،وفي ديسمبر 1467م أمنّ "بو باردو (pau pardo)" حمولة من جلود البقر منها 120 واردة من بلاد البربر باتجاه مدينة نيس[111]،ولعل التجار يريدون من وراء تأمين الرحلات والسلع، إعادة توزيع السلع والواردات على السوق الأوربية كعملية ثانية.

4.4الطلبية:

تطورت العقود التجارية البحرية إلى عمليات سهلة بسيطة تعرف بالطلبية(التوصية وتعرف في النصوص اللاتينية بالكومندا:commenda نشأت عن القراض الاسلامي) التي تراودت بالموانئ الجنوبية لغرب أوربا حيث يعطر صاحب المال مبلغا أو سلعا لحملها وتثمينها[112] في أمكنة أخرى حيث يتوجب على الطالب بيع السلع واستثمار تلك الأموال في اقتناء مشتريات جديدة حسب ما يتضمنه العقد موازاة مع الأفضلية الممكنة في السوق (العرض والطلب و التسهيلات المتاحة)، بعد عودة الطالب (المتعامل) يسلم رأس المال إلى صاحب الطلبية ويقومان بتقويم الفوائد واقتسامها واغلب ما يكون من نصيب التاجر ربع4/1الفائدة[113].

خاتمـــــة:

سمحت لنا هذه الدراسة بأن نُحيط ببعض جوانب العلاقات الزيانية الأراغونية، من خلال رصدنا لبعض الأحداث والتطورات التي لها دلالة في التاريخ العام للعلاقات بين الطرفين، وبفضل القراءة التحليلية لبعض الوثائق الأرشيفية، واستنطاق مضامينها نلخص لمجموعة من الإستنتاجات، وهي كالآتي:

* ارتباط العلاقات الزيانية الأراغونية بعوامل سياسية فرضتها الظرفية التاريخية، وقوضتها نصوص الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين كما عملت الدراسة على تشخيص حجم الانفتاح التجاري للمغرب الأوسط في العهد الزياني مع دول الحوض الغربي للمتوسط، وذلك أواخر العصر الوسيط، وهو ما يفسر حرص الزيانيين على توطيد العلاقات مع مملكة أراغون للتفرغ للحملات الحفصية المرينية على تلمسان، بالرغم من الشروط والامتيازات التي طلبتها أراغون من نظيرتها، ودور نشاط القرصنة الثنائية في عرقلة ذلك.

* نستشف أيضا أهمية تطور الأسواق التجارية ودور الموانئ ودواوين البحر والفنادق في استخلاص المكوس والرسوم الجمركية لدعم الخزينة الزيانية، ومن جهة أخرى عمل التبادل التجاري على تطور وتنوع نظم المعاملات التجارية وصيغها، وكذا ارتفاع مستوى حضور التجار الغرباء من النصارى واليهود في عقد تعاملاتهم وصفقاتهم بالمغرب الأوسط رغم تشدد الكنيسة مواقف الفقهاء من التعامل معهم.

* كشفت الدراسة عن أهمية الوثائق والسجلات والمراسلات الرسمية في تدوين التاريخ العلائقي في العصر الوسيط، مما يحث الباحث على اقتناء هذا النوع من المصادر وحتى الدراسات الإستشراقية في الأبحاث الأكاديمية بالرغم من غموضها وانحيازها.

الهوامش:

1 تقع أراغونة شرق إسبانيا وعاصمتها سرقوسة (Soragosse)، فتحها المسلمون سنة 96هـ/714م، إلّا أنّها في القرن الثالث الهجري(التاسع ميلادي)،صارت كونتية تابعة لنيفار، وسمّيت باسم النهر الذي يمر قرب "جاكا Jacca"،عاصمتها الأولى، لكنّها لم تصبح مملكة إلّا بعد سنة 426هـ/1034م،وتوسعت بعد ذلك لتضم بلنسيا،و كورسيكا، وجزر البليار، وبيربينيون، وروسيليون وسردينيا. أنظر/ Maslatrie (M.L. de), Les relations et le commerce de L'Afrique Septentrionale au Maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris, T.1, 1866, p.18.

2 رسائل أمراء تلمسان الزيانية إلى حكام مملكة أراغون،وردت في (Doc) los Documentos Arabes Diplomaticos del Archivo de la Corona de Aragon تحت رقم 113.

3 - Belkacem Daoudi, Les relations commerciales entres le royaume abdelwadide de Tlemcen et les villes du sud de l'Europe occidentale a partir du milieu du XIII siècle jusqu' au milieu du XVI, Bibild(1133-8571),p115-148,université jean moulin-Lyon III,cnrs.2009,p130.

4 كان من صعوبات التوصّل إلى إتفاق مع تلمسان تمسكها بالأسرى، ففي إحدى رسائل تلمسان يصرح بها اميرها أنّ بلاده في حاجة على معارف هؤلاء الأسرى، ولذلك لا يمكن تسريحهم. ينظر/أحمد عزاوي: العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة-الغرب الإسلامي والغرب المسيحي(القرن6-12/8-14م)، مطبعة الرباط نت، الرباط، ط2011،1،ج1 ،ص:86.

5 - Dufourcq (Charles-Emmanuel), Commerce du Maghrib médiéval avec L Europe Chrétienne et marine musulmane :données connues et problémes en Suspens(Communication au congrés d'histoire n1,Tome 1,1979,p.311.

6 لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الامارة الزيانية(من القرن السابع الى القرن العاشر الهجريين ق13-16م)رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ،1986-1987م،الجزائر ،ص174.

7 ساءت العلاقات بسبب هجوم كونراد لانسيا لسواحل تلمسان بأربع بواخر سنة 678هـ/1279م وهو عائد من المغرب الادنى لكن العلاقات استأنفت بعد سنة 703هـ/1283م.لطيفة بشاري، المرجع نفسه،ص178.

8 dofoureq,hespagne catalane et le Meghreb au XII et XIV siecle ;PUF,p :335-475.

9 القانون الغريب: صدر هذا القانون عن التاج الأراغوني بتاريخ 14ماي1274م عن طريق الملك ابرخكي ارنس و بيرنجي دوسالا و جوم مرتي، الذي ينص على الاتجار في العنصر البشري(الأسرى و العبيد)في مملكة بني عبد الواد و شراء النساء و الرجال بتلمسان و بيعهم باراغون و استيراد العبيد الراغبين في الاستيطان في اراغون طواعية لكن مايثير التساؤل ما موقف الدولة العبد الوادية من هذا القرار؟ وهل وجد من يرغب في الاسترقاق مقابل التوطن المسيحي بأرغون.ينظر/عمر سعيدان:علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر مدراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات وتعاليق وتحاليل) ، مؤسسة سعيدان ،سوسة،تونس،2002،ص ص31-30.

10 وقد أوردها الباحث المغربي أحمد عزاوي، تحت رقم 435،في الجزء الرابع من كتابه "الغرب الإسلامي".ينظر/ أحمد عزاوي: الغرب الإسلامي خلال القرنين 7 و8هـ-دراسة وتحقيق(أربعة أجزاء)،الرباط،2006-2007،ج4،ص:458.

11 أحمد عزاوي: مقالات تاريخية عن الغرب الإسلامي(وثائق وعلاقات)،منشورات الرباط نت،ط 2015،1،ص:177.

12 المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

13 توج السفراء و المفوضون دورا بارزا في مسار العلاقات السياسية من خلال ابرامهم للمعاهدات و الاتفاقيات ناهيك عن الحظوة التي نالوها بتقربهم من السلاطين و حجابهم،كما تمتعوا بصلاحيات الفصل في قضايا التجار القطلان بالدولة الزيانية.راجع/عمر سعيدان، المرجع السابق،ص54.

15المرجع نفسه، ص125.

16 المرجع نفسه، ص127.

17 المرجع نفسه، ص ص124،123.

18 أحمد عزاوي: العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي، ج1،ص:90.

19المرجع نفسه، ص125.

20 -Belkacem Daoudi, Les relations commercials, op.cit,p128. / وينظر أيضا عمر سعيدان:
المرجع السابق: 137-138

21 عمر سعيدان المرجع السابق، ص139،140.

22 المرجع نفسه، ص141،142.

23 ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب تحقيق ومراجعة: ج.س كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط3 ،1983، ج2، ص ص:248-255.

24شهد على الصلح وختمه: محمد بن احمد بن علي عبد الرحمن بن علي محمد بن يوسف بن محمد القابسي والشاهد العدل المستقل: احمد بن الحسين بن سعيد. عمر سعيدان المرجع السابق، ص160.

25 شخوم سعدي خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الاوسط، بحث منشور ضمن كتاب: النظم التجارية لدويلات المغرب الاوسط من ظهور الرستميين الى نهاية الزيانيين160-962هـ/777-1554م.اشراف :فاطمة بلهواري،منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافيةCRASC،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الرغاية/الجزائر،2014م،ص4،43؛عمر سعيدان المرجع السابق،ص152-156.

26 المرجع نفسه،ص66.

27 المرجع نفسه،ص66.

28 المرجع نفسه،ص77.

29 المرجع نفسه،ص ص74-75.

30 ابن عذارى: المصدر السابق،ج2،ص :254.

31 عمر سعيدان،المرجع السابق ،ص ص91-90.

32عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب،دار نشر المعرفة، الجزء الثاني،ط1،الرباط/المملكة المغربية،2001م.ص211.

33 دومنيك فاليرين:بجاية ميناء مغاربي، ترجمة الدكتور:علاوة اعمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،الجزائر،ط1 ،2014،ج1،ص 117،118

34 المرجع نفسه، ج1،ص324.

35 ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون-المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر-،تحقيق ومراجعة :خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر،بيروت،ط1 ،2001،ج6،ص:578.

36 المصدر نفسه، ج21، ص:316.

37 دومنيك فاليرين: المرجع السابق،ج1،ص ص558-559.

38 أحمد عزاوي:مقالات تاريخية،ص:172.

39 أحمد عزاوي:ا لغرب الإسلامي،ج1،الرسالة176(بالنسبة لغرناطة سنة701هـ).

-40في سنة 647هـ/1250م اصدرت مملكة اراغونة المرسوم الاراغوني لمنع القرصنة و على غراره بيعت كمية من الشب التلمساني(500قنطار)بمبلغ3500 بيزيتةفي العاصمة برشلونة. راجع: Dhina Attallah,le royaume abdelouadide a l'époque d'Abou-hammou 1et d'Abou-tachefine 1,alger,1985,p164.

-41 أحمد عزاوي:العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي ،ج1،ص:91.

42 دومنيك فاليرين، المرجع السابق،ج1،ص177.

43-Charles-Emmanuel DUFOURCQ, L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIIIème et XIVème siècles, edition:P.U.F ,paris,1966,p478.

44 دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج2، ص712.

45 المرجع نفسه، ج2، ص712

46 المرجع نفسه، ج1، ص173.

47-Braudel Fernand,"la Méditerranée et le Méditerranéen à l'époque de philippe II,paris,1979,2 vol,p:206.

48 أرسل جقمه الأول الفارس بتاريخ 21مارس1265م/664هـ سفيرا أو قائدا إلى تلمسان لمدة ثلاثة سنوات ليقوم بمهام عسكرية تتمثل في الإشراف على الجند المسيحيين.انظر لطيفة بشاري، المرجع السابق،ص176.

49-مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب(من سنة 609هـ/1212مالى سنة 759هـ/1358م)مساهمة في دراسة العلاقات الايطالية المغربية اواخر العصر الوسيط مطابع الرباط نت الرباط/المملكة المغربية،2014م.ص274،273،.151انظر ايضا:dofoureq,lespagne ,opcit,p151

50-Atallah DHINA, Les Etats de l'occident Musulman aux XIIIe, XIVe et XVe siècles : Institutions governmental et administrates ,Alger, p484,485.).

51عمر سعيدان المرجع السابق، ص53.

52المرجع نفسه، ص50.

53 -dofoureq,op.cit,p478.

54-Ibid,p.451.

55"مين" زنة من موازين الحبوب والملح وتتراوح ما بين 105 رطلا و82 كلغ، نشاط: المرجع السابق، ص:84.

56 المرجع نفسه ص:83-84.

57عبد الرحمن بشير: اليهود في المغرب العربي(22-462هـ/642-1070م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1،2001، ص :99.

58المرجع نفسه، ص:100.

59 كشف الباحث عمر سعيدان عن وثيقة مفهرسة بالأرشيف الأراغوني (reales ceoulien,t7,p153-154) تقضي بتعامل التجار اليهود بالديار الزيانية بتسليم البضائع والسلع الى مسلمين يقطنون بمناطق بعيدة عن الحاضرة والسواحل دون دفع الاثمان ثم يعود متسلمو السلع الى مالكيها من اليهود بالأجور من فضة و تحف و نفائس. عمر سعيدان المرجع السابق، ص41.

60 المرجع نفسه، ص33.

61المرجع نفسه، ص34.

بالابقاء عليهم وان تنصروا. عمر سعيدان المرجع نفسه ص41،40.

62 فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العهد الزياني مجلة جيل للعلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة قالمة مركز جيل للبحث العلمي، العدد02، يونيو/جوان،2014الجزائر، م(71-87)،ص86.

62إن أقدم النصوص التي عالجت موضوع القنصل وصلاحياته بشكل جزئي لا تظهر حتى معاهدة الموحدين مع بيزا سنة 1234م والتي أشارت إلى وظيفة القنصل الذي يعمل على حل النزاعات بين البيزيين ويلاقي عال السلطان او السلطان مرة في الشهر ولم يثبت حضوره الا بعد سنة 1246م.اما الجالية المرسيلية فكان لها القنصل في سنة 1220م.ينظر/ دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج1، ص359.

62 المرجع نفسه، ج1، ص362.

62. (حسب قانون مرسيليا لعام 1255م). Maslatrie,op.cit,92,91 .

[62] دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج1، ص366.

[62]محمد بن ساعو التجارة والتجار في المغرب الإسلامي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الوسيط جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2014، 2014م.ص142.

62 دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ص62.843منح ملك اراغون امتياز تجاري ليهود ميورقة في اسر وشراء العبيد المسلمين وتحريرهم مقابل اعتناقهم المسيحية و الخيار بالإبقاء عليهم و ان تنصروا. عمر سعيدان المرجع نفسه ص41،40.

63 فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العهد الزياني مجلة جيل للعلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة قالمة مركز جيل للبحث العلمي، العدد02، يونيو/جوان،2014الجزائر، م (71-87)،ص86.

64إن أقدم النصوص التي عالجت موضوع القنصل وصلاحياته بشكل جزئي لا تظهر حتى معاهدة الموحدين مع بيزا سنة 1234م والتي أشارت إلى وظيفة القنصل الذي يعمل على حل النزاعات بين البيزيين ويلاقي عال السلطان او السلطان مرة في الشهر ولم يثبت حضوره الا بعد سنة 1246م.اما الجالية المرسيلية فكان لها القنصل في سنة 1220م.ينظر/ دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج1، ص359.

65 المرجع نفسه، ج1، ص362.

66.(حسب قانون مرسيليا لعام 1255م). Maslatrie,op.cit,92,91 .

[67] دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج1، ص366.

[68]محمد بن ساعو التجارة و التجار في المغرب الإسلامي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الوسيط جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2014، 2014م.ص142.

69 دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ص843.

70 abulafia :el commercio y el reino de maillorca p137.

71-belkasem daouadi,op.cit,p132,131.

[72] فاليرين، المرجع السابق، ج1،ص352.

[73]المرجع نفسه، ص354.

[74]dufoureq e,Espagne catalane ,p177,178.

[75] دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج2،ص821.

76 يتراود مفهومه في المصادر الكتلانية و الايطالية ب قائد الديوان:muhsrif,dominus dogane,alciat de laduana ، ينظر: دومينيك فاليرين،المرجع نفسه،ج1،ص322.

[77]المرجع نفسه، ج1، ص323.

[78] المرجع نفسه، ص324.

[79] محمد الشريف: سبتة الإسلامية-دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي "عصر الموحدين والمرينيين")،ط2 ،الرباط،2006،ص:116.

[80]راجع: (انظر معاهدة بيزا تونس 1264م البند 08). ينظر/ دومنيك فاليرين،المرجع السابق،ج1، ص330.

[81]المرجع نفسه، ج1،ص331.

[82] المرجع نفسه، ص319.

[83]كما يؤكد ماس لاتري في اتفاقية 1314م بين ابوبكر الحفصي وملك اراجونة منع كل شخص مسام او مسيحي من تفتيش السفن. ينظر/ دومنيك فاليرين، المرجع السابق،ج1،ص329.

[84] المرجع نفسه، ج1،هامش 70 ص326.

[85] المرجع نفسه،ج1،ص335.

[86] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[87] مصطفى نشاط: المرجع السابق،ص:231.

[88]دومنيك فاليرين، المرجع السابق ،ج1،ص339.

[89] المرجع نفسه، ج1،ص336.

[90] رسم البراءة: ورد المصطلح في النص العربي في مادة رقم 19 و المادة 3 في النص الكتلاني لمعاهدة بيزا تونس لسنة 1313م. وفي معاهدة لاكورونيا اراغونيا بجاية لسنة 1314م المادة 3 في النص الكتلاني ، وهي وثيقة تثبت منجز التجار مسلمين و مسيحيين و يهود كدليل على تسديد رسوم السنة .ينظر هامش 140.ينظر/ دومنيك فاليرين،المرجع السابق،ج1،ص340.

[91]حسب المعاهدات الجنوية و الكتلانية(انظر معاهدة بيزا تونس 1313م البند 23مع جنوة 1343م البند11 اراغون 1403م المادة 26) تعفى من الرسوم السلع التي اشتريت بالنقود القادمة من مبيعات السلع المستوردة او تلك السلع التي يكون مصدرها من النقود التي جلبها التجار وتم تسديد عليها رسما بعيد دخول الميناء من الرسوم [91] الوكالة يمكن للتاجر اذا لم يشتر من نقود مبيعاته ترك تلك المبالغ لوكيل ليستفيد منه لغرض الاعفاء من الرسوم (انظر معاهدة بيزا تونس سنة 1353 المادة 25.[91]ولعل هذا التشجيع على استيراد المواد الثمينة سر الإعفاءات و التسهيلات التي منحت للأجانب والاكيد ان مغزاها يكمن في الاتفاقيات المبرمة. ينظر/ دومنيك فاليرين،المرجع السابق،ج1،ص341.

[92] المرجع نفسه، ج1، ص340،341.

[93] المرجع نفسه، ج2، ص844.

[94]المرجع نفسه، ج1، ص845.

[95] المرجع نفسه، ج2، ص845،846

[96]المرجع نفسه، ج2، ص822.

[97] عن البيع بالرخصة: نذكر برينجر دو كونكا ((berenger de conquesالذي تلقى رخصة لحمل القمح من صقلية الى برشلونة سنة 1285.لكن بريجر وجه تلك الحمولة الى بجاية سنة 1286م وتم محاسبته بعد العودة.

[98] في سنة 1241م رخص الباب جريجوار التاسع (gregoire 9) لأسقف ميورقة للمطارنة بممارسة التجارة من بلدان الاسلام في اوقات السلم وان شملت الحبوب لكن الترخيص منع مواد الحرب- دومنيك فاليرين،المرجع نفسه،ج2،ص821.

[99] استأجر تاجر برشلوني سنة 1294م سفينة اراجونية لجلب القمح من صقلية وتفريغ حمولته في بجاية. اجر البلنسي برناردو برفاتي (Bernardo perfette) سنة 1299م. لوحه الى تاجر كاتالوني وتاجرين اخرين برشلوني و ميورقي لحمل القطن من بلرم (صقلية) الى بجراية. دومنيك فاليرين: المرجع نفسه،ج2،ص819.

[100] دومنيك فاليرين، المرجع السابق، ج2، ص786.

[101] محمد الشريف:المرجع السابق،ص:236.

[102] المرجع نفسه، ص:237.

[103] دومنيك فاليرين، المرجع السابق ،ج2،ص787.

[104] المرجع نفسه، ج1،ص384.

[105] مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص:221.

[106] دومنيك فاليرين،، المرجع السابق،ج1،ص404.

[107] المرجع نفسه، ج2، ص735.

[108] المرجع نفسه، ج2، ص785.

[109] المرجع نفسه، ج2، ص786.

[110] مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص:221.

[111] المرجع نفسه، ج2، ص ص786-787.

[112] مع النصف الثاني من القرن السابع الهجري نلمح تساهلا للمسيحيين في بيع السفن من ذلك اشارات في معاهدة لاكورونيا أراغونيا لسنة 1278م (البند 7ميورقة.غير ان بعض القوانين منعت بيع السفن وحتى مستلزمات الصناعة لأعداء البلدان المسيحية (تعاليم الكنيسة). دومنيك فاليرين، المرجع السابق،ج1،ص339-337.

[113] المرجع نفسه، ج2، ص734.